

رئيس التحرير المسؤول  
العهد منير عقيقي

## "الإرتجال" وخطورته

من زيد" او "بعيد من عمرو". هؤلاء اذ يقولون ما يقولون، يمتنعون عن "البوح" بمصادر معلوماتهم، او المعايير التي قاسوا عليها او نسبوا اليها الخبر، وقد نسوا او تناسوا مضمون القسم عندما يتخرج الضباط من الكلية الحربية وهم يرددون رافعين ايديهم: "اقسم بالله العظيم ان اقوم بواجبي كاملا حفاظا على علم بلادي وذودا عن وطني لبنان".

يكفي ان يدرك اصحاب هذه التوصيفات اهمية هذا القسم وقدسيته ليتوقفوا عن تصنيف هذا الضابط او ذلك من خارج المعايير الوطنية، سيما وان هكذا ارتجالا لم تعد مقتصرة فقط على الجيش والمؤسسات الامنية، بل صارت من الاستسهالات التي يتم اسقاطها على هذا الجسم القضائي او ذلك البناء الدستوري او الاقتصادي. والذين يفعلون ذلك، ان كانوا لا يدرون بما يتسببون فيه فتلك مصيبة، وان كانوا يدرون ويفعلون، فالمصيبة اعظم واشد وطأة خصوصا في ظل ظروف البلد الحالية وباللغة الحساسة.

وما يزيد من المخاوف هو تلك السهولة في الحديث عن تنسيب المعينين في بعض المراكز على اساس اقترابهم او ابتعادهم من هذا الموقع او ذلك، متناسين ان كل العسكريين، في سائر المؤسسات، انما يحملون دمهم على اكفهم، وان عيشتهم ونومهم يكون مضبوطا على ايقاع حماية الوطن وشعبه.

حماية المؤسسات العسكرية والامنية، وتحييدها عن السياسة وتفاعلاتها الداخلية، ببقيان من مسؤولية الجميع، وان نجاحهما يترجم في الدرجة الاولى في توفير الامن والاستقرار في البلاد، وفي الدرجة الثانية اعطاء مضمون القسم وما يحتوي من معان كبيرة القيمة التي يستحقها من اقساموا يمين الولاء للوطن ومن ضحوا من اجله.

ليس مغالاة القول ان مسار الدولة منذ انتهت الاحداث في العام 1990، افقد اللبنانيين ثقتهم بها وبادائها المؤسساتي التي كانوا يحملون به. هذا واقع لا يُنبىء بالخير طالما ان معالجة الثقة هذه لم تبصر النور، وهناك خوف من تراجع معدلاتها، واصبح حريا بالمسؤولين المبادرة لان المواطنين ما عادوا يحتملون التأخير، وهم يأملون في ما وعدهم به رئيس البلاد. ليس معقولا ولا مفهوما الى الان الا تنبري الوزارات المعنية والمؤسسات العامة في معالجة قضايا الناس، وقد اضحت قاتلة اذا ما استمرت على حالها، وكل من موقع مسؤولياته وعدم رمي التقصير على "العهد الحالي". فقدان الثقة الموروث له مبرراته العديدة واسبابه الموضوعية، خصوصا في ما يتعلق بالملفات الحياتية مثل المياه والنفايات التي تضرب سرطاناتها احشاء اللبنانيين، السلامة المرورية التي يزداد عدد ضحاياها وارتفاع معدلات البطالة... بالتوازي مع الحديث عن ازمت اقتصادية مقبلة. مع العلم انها ليست طارئة او بنت ساعتها، كأننا كنا نعيش في بحبوحة وتغيرت الان الاحوال.

ليس من مبرر لاعفاء الطبقة السياسية من مسؤولياتها الجسيمة عن مآل الامور، طالما انها لا تخرج من مربع المراوحة في سجلاتها التي ينخفض فيها منسوب السياسة في مقابل ارتفاع الشخصية، واعتبار الخطأ في التقدير او الرأي او التقصير في معالجة الامور ليس عيبا، مع العلم ان الوظيفة السياسية لاي موقع هي، بالتعريف في علم الاجتماع السياسي، تمرين على قبول الخسارة في مقابل ربح الدولة، وهذا ما ليس موجودا عندنا.

اسوأ ما آلت اليه الامور في الالونة الاخيرة "ارتجالا" صحافية - اذا صح التعبير - تتناول شؤوننا امنية وعسكرية بالغة الحساسية، لكن بكثير من الاستسهال والتبسيط. ذلك ان بعض الاقاويل التي لا يجد اصحابها مادة يقدمونها، تتضمن توصيفات لقرارات التعيينات والتشكيلات الدورية التي تطاول المؤسسات العسكرية والامنية، والقول بأن هذا الضابط او ذلك "مقرب

إلى العدد المقبل